مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: مستقبل الرؤية التركية لأمن الطاقة
اسم الكاتب: أ.م.د. محمد دحام كردي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/849
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 13:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل الرؤية التركية لأمن الطاقة

The future of the Turkish vision for energy security

أ.م.د. محمد دحام كردي

Assistant Professor Dr. Muhammad Dahham Kurdi

التدريسي كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الانبار

The faculty of law and political science / Anbar University

Email: daham_1977@yahoo.com

الملخص

مع قرب احتفال تركيا بالذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية واعلان استقلالها من اتفاقية لوزان في عام ٢٠٢٣،فانها تسعى الى صياغة رؤية مستقبلية لتامين مصادر الطاقة لاسيما قطاع الغاز السائل، وبعد ان ادركت الارتباط الوثيق بين الطاقة التي تعد عصب التنمية اليوم وبين سلوكها السياسي والدبلوماسي في تامين ذلك، تحاول انتهاج سياسة مستقلة من خلالها تنوي توظيف عنصر الطاقة التي لا تملكها كعنصر قوة بالاعتماد على الموقع الذي تملكه.

تحاول هذه الدراسة التركيز على الرؤية التركية لمستقبل أمن الطاقة واهم منطلقاتها الفكرية مع التركيز على الاسس التي تعتمد عليها واهم التحديات التي يفرضها الواقع العملي مع اعطاء فرصة لتركيا في انتهاج اسلوب تقليل الاعتمادية والتنوع من اجل جني الفوائد المتحققة من الرؤية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: مستقبل ، الرؤية التركية ، امن ، الطاقة

Abstract

With Turkey's celebration of the centenary of the founding of the Turkish Republic and its declaration of independence close to the Lausanne Agreement in 2023, it seeks to formulate a future vision that seeks to secure energy sources, especially the liquid gas sector, and after realizing the close link between the energy that is the backbone of development today and its political and diplomatic behavior in securing So, she tries to pursue an independent policy through which she intends to use the energy component that she does not have as a strength element depending on the location she owns. This study attempts to focus on the Turkish vision of energy security and the most important intellectual premises with a focus on the foundations on which it depends and the most important challenges imposed by the practical reality, while giving Turkey an opportunity to adopt a method of reducing dependence and diversity in order to reap the benefits achieved from the vision internally and externally

Key words: future , Turkish vision , security , energy

المقدمة

تعد الطاقة احد اهم ادوات التأثير في سياسة الدولة الخارجية في الوقت الحاضر ، الا ان هذا التأثير ليس مطلق بل محدد بقيود داخلية واخرى خارجية حسب طبيعة القواعد الحاكمة للنظام الدولي وقدرة الدولة على توظيف عناصر القوة التي تملكها لاسيما عناصر الطاقة التقليدية منها، ومع ارتفاع الطلب على الطاقة وتزايد حدة الازمات الدولية بسبب الصراع الدولي على تلك المصادر اصبح من الضروري تامين ضمان تدفق تلك المصادر الحيوية، لاسيما بالنسبة للدول التي تعتمد على توفيرها من خلال

الاستيراد من الخارج، حتى اصبحت قضية امن الطاقة في سلم اولويات سياسة الدولة والمبدأ الحاكم للعلاقات الدولية.

فدولة مثل تركيا لا تمتلك عنصر الطاقة الاساسية تحاول توظيف عناصر قوتها بما يجعل لها مكانة ونفوذ دوليين، ويعتمد ذلك على تبني رؤية تسعى لتوظيفها بطريقة دبلوماسية (القوة الناعمة) بما يجعل منها دولة ذات تأثير في السياسة الدولية يجعل الدول الكبرى تحسب لها حساب اذا ما تمت تطبيق رؤيتها خلال العقود القادمة.

اولا:اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من كونه موضوع بالغ الاهمية في ظل الاوضاع الدولية المضطربة مع تزايد الازمات التي عصفت بالعلاقات الدولية واصبحت الواقعية التي تركز على امتلاك القوة وتغليب المصالح اكثر افتراضا من المثالية التي توكد التعاون والمساواة وهذا بطبيعة الحال انعكس على سلوك الدول ونهجها الخارجي ازاء الدول الاخرى، كما لا يمكن اغفال انه تم اختيار النموذج التركي لما تشكله من ارث تاريخي وموقع جغرافي ودور مستقبلي سيكون لها شان وتأثير خلال العقود القادمة على المستويين الاقليمي و الدولي.

ثانيا: هد ف البحث

يرنو البحث الى تحقيق جملة اهداف يمكن توضيح ابرزها على النحو الاتي:-

١. اعطاء الفكرة الاساسية واهم المنطلقات التركية لأمن الطاقة.
٢. التعرف على اثر امن الطاقة على السياسة التركية في ظل الحكومة الحالية.
٣. بيان اهم المرتكزات التي انطلقت منها تركيا في تامين امن الطاقة.
٤. التنبؤ بالخيارات المستقبلية التركية لتامين الطاقة الضرورية لعملية التنمية.

ثالثا: فرضية البحث

ينطلق البحث من رؤية مفادها (**ان اعتماد تركيا على الطاقة المستوردة خاصة النفط والغاز يحتم عليها توظيف موقعها ودورها الجيو ستراتيجي في المنطقة لضمان ديمومة امدادات الطاقة وزيادة تاثيرها الدولي**).

رابعا: اشكالية البحث

تحاول الدراسة معالجة اشكاليتين، الاولى تتمثل بامتلاك تركيا موقع حيوي يمثل جسر الطاقة العالمي من جهة لكن من جهة ثانية تعاني من نقص حاد في مصادر الطاقة التقليدية التي ترتبط بعملية التنمية، والثانية ترى ان تركيا تعتمد على روسيا الاتحادية لاستيراد الطاقة وهذا يشكل تهديد على امن الطاقة بسبب الاعتمادية الاحادية ففي حال حدوث اي ازمة بين البلدين سيؤثر سلبا على الطاقة التركية.

وهنا تثار تساؤلات تحاول الدراسة التركيز عليها:-

- ما هي الرؤية التركية لأمن الطاقة
- ماهي مرتكزات الرؤية التركية لأمن الطاقة
- ماهي الخيارات المستقبلية لتامين لأمن الطاقة .

خامسا: منهجية البحث

من اجل البحث بأسلوب علمي اكاديمي، بغية الوصول الى ادق نتائج اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة منها، المنهج التاريخي لرسم رؤية والاطلاع على البعد التاريخي فيها، وكذلك المنهج التحليلي لبيان الحقائق وراء اتخاذ المواقف، فضلا عن المنهج الوصفي الذي يركز على البيانات والمرتكزات، واخيرا تم اعتماد المنهج الاستشرافي لوضع الخيارات والوسائل الازمة للرؤية المستقبلية.

I.المبحث الاول

طبيعة الرؤية التركية لأمن الطاقة

انتهجت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم منذ عام ٢٠٠٢ برئاسة رجب طيب ارد وغان، سياسة جديدة اكثر انفتاح واعتدال لاسيما في مجال الطاقة، وفقاً لرؤية عقلانية وطروحات قابلة للتطبيق، بغية التحول فعليا في المجال السياسي والاقتصادي من الاطار النظري الى الاطار العملي للنهوض بواقع تركيا من دولة طرف وهامشية الى دولة محورية، بما يفضي الى تجاوز عناصر الضعف، ومحاولة توظيف عناصر قوة تملكها بما يحقق الرغبة التركية ويعزز مكانتها ونفوذها الذي تطمح له لتحقيق عملية التنمية المستدامة فيها بما يؤمن مصالح تركيا المستقبلية، وهنا يتطلب الامر التعرف على منطلقات وابعاد تلك الرؤية.

I.أ.المطلب الاول

المنطلقات الفكرية لرؤية امن الطاقة

تعد الطاقة المصدر الاساس لعملية التنمية والنمو الاقتصادي لدى اغلب الدول ويشكل الوقود الاحفوري (الفحم، النفط، الغاز) والتي تتميز بسهولة الاستخدام وقابليتها على النفاذ، مقارنة بمن سواه من المصادر الاخرى مثل (الشمس الرياح، الهيدروجين، النووي، الايثانول)، ومدى تأثيرها في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، تركيا دولة توصف دولة مستوردة للطاقة من الخارج تسعى ضمان تدفق مصادر الطاقة لما له تأثير مباشر على وضعها الاقتصادي والسياسي [١].

[١] وليد رضوان تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦) ص ٢٢٣.

احتل مفهوم امن الطاقة سلم اولويات السياسة الخارجية في تركيا لاسيما بعد تزايد الطلب عليها، وفي ظل انتاج للطاقة لا يتجاوز ١٠% من الاستهلاك المحلي[٢]، وبالتالي فان امن الطاقة (العرض والطلب) يقع تحت تأثير الازمات والحروب التي تحول دون استمرارية تدفقه، وتركيا جغرافيا توصف بانها دولة تقع ضمن خط الازمات الدولية وتحديدا دائرة الشرق الاوسط ، بمعنى يتطلب الامر وضع خطط واتخاذ سياسات حقيقية لتامين تدفق مصادر الطاقة بشكل مستمر، وبما لا يعرض امنها القومي للتهديد نقص الطاقة الذي اصبح جزء من الامن القومي التركي [٣].

وبطبيعة الحال يتباين معنى امن الطاقة من الدول المنتجة الى الدول المستوردة كل حسب طبيعة المصلحة والمردود، ويراد بأمن الطاقة من وجهة نظر الدول المصدرة بدلالة المبيعات والذي ينص انه **"ضمان تدفق المبيعات لزيادة الصادرات"**[٤]، في حين امن الطاقة بالنسبة للدول المستوردة يعرف بدلال ديمومة التدفق بانه " **القدرة على ضمان تدفق النفط**"[٥]، ويعرفه البعض بدلالة الاسعار المناسبة ويعرف بانه " **توفير كميات من الطاقة بأسعار تكون في متناول الجميع**"[٦]، في حين يعرفه اخر للإشارة الى مصادر الطاقة المناسبة بالقول " **الوضع الذي يمكن الدولة الحصول على مصادر الطاقة بأسعار مناسبة**"[٧]، ويعرف ايضا بدلالة تامين البنى التحتية بوصفها **"القدرة على تامين الطاقة في الاستخدام المنزلي والبنى التحتية من مؤسسات الدولة**"[٨]، في حين عرفه البنك الدولي بدلالة الانتاج الدائم **"ضمان انتاج دائم للطاقة بأسعار مستقرة لضمان دعم عملية التنمية مع التأكيد على الحصول**

---

[٢] د. خالد الحروب، التيار الاسلامي والعلمانية السياسية التجربة التركية وتجارب الحركات الاسلامية العربية، سلسلة دراسات استراتيجية(١٩)، (القدس: مؤسسة الناشر للدعاية والاعلان، ٢٠٠٨)، ص ١٧.

[٣] سعيد السعيد، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حرب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية" ، مجلة الفكر ، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد(١٠) (٢٠١٦): ص ١٦.

[٤] د. خديجة عرفة محمد ، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٤)، ص ٥٠.

[5] A.F.Alhajji ," what is energy security definitions and concepts" , middle east economic survey , vol no 45 november (2007): p 23.

[٦] د. خديجة عرفة محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤.

[7] David A.Deese," energy economics politics and security" international security vol 4 no 3 (1980): p 140.

[8] Danila Bochkaver, and gvey Austin" energy sovereignty and security Restorring "confidence in a cooperative international system (New york :fast west institutie, 2007)p 9.

على الطاقة المتجددة"[٩]، وبالتالي فان امن الطاقة يبقي يركز على توفير وتنوع مصادر الطاقة الاساسية بمختلف انواعها[١٠].

ويعد رئيس الوزراء البريطاني (ونستن تشرشل) اول من استخدم هذا المفهوم عام ١٩١٩ وتم تداوله بشكل محدود ابان الحرب العالمية الاولى، ثم توسع استخدامه فترة الحرب الباردة ، ليصبح قضية ترتبط بالأمن الدولي، لاسيما بعد التحولات التي شهدها العالم بعد عام ١٩٩٠، ولم يعد هذا المفهوم مرتبط ايقاف الامدادات فقط بل تعداه الى المطالبة بالتنوع واستقرار الاسعار[١١].

برز الاهتمام التركي بقضية الطاقة منذ وقت مبكر، لكن لم يتم طرح رؤية لأمن الطاقة الا مع وصول الرئيس رجب طيب اردوغان لسدة الحكم في تركيا وبالاعتماد على المنطلقات الفكرية لحزب العدالة والتنمية، ومهندس سياسته الخارجية السيد احمد داود اوغلوا، ويعود السبب بطرح تلك الافكار نتيجة تصنيف (صموئيل هنتنغتن) تركيا على انها دولة هامشية لا تملك مصادر الطاقة، وبالتالي لا تملك القدرة على التأثير اقليميا او عالميا، والتي تزامنت مع رغبة تركيا طرح مشروع التنمية الشاملة خلال السنوات القادمة ، فقد شكل تلك الطروحات والافكار التي جاء بها لا سيما العمق الاستراتيجي، نقطة تحول جوهرية في السياسة الخارجية التركية، لا سيما التنموية والاقتصادية منها ومثلت الاساس نحو صياغة دور اقليمي وعالمي جديد لتركيا وبالاعتماد على التأكيد على الانفتاح وتكثيف الجهود الدبلوماسية[١٢].

انطلقت الرؤية التركية في مجال امن الطاقة من رغبتها بالتحول من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي والذي اسفر عن هذا التحول زيادة الطلب على الطاقة مع وجود الرغبة بالدخول للمنافسة العالمية وتوظيف ميزة الموقع الذي تتميز به لتامين الاحتياج المحلي والسيطرة على خطوط نقل الطاقة العالمي، بعد ان ادركت الحكومة التركية ان محدودية توفر مصادر الطاقة لاسيما الغاز ذات تأثير سلبي على عملية التنمية، لا سيما في وقت الازمات والحروب، وبالتالي يتطلب الامر رسم رؤية عقلانية قابلة

---

[٨] التعاون الاقليمي وامن الطاقة في المنطقة العربية، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ديسمبر ٢٠١٥

[١٠] وكالة الطاقة الدولية(iea)، موجز تنفيذي، توقعات الطاقة العالمية ٢٠١٨،ص٣، الموقع الرسمي (iea) www.iea.org .تاريخ الاطلاع ٢٠١٩/١١/١٠.

[١١] د. خديجة عرفة محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥.

[١٢] احمد داوود اوغلوا، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط٢، ترجمة جابر ثلجي وطارق عبدالجليل (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١) ص ٥٩٠.

للتطبيق من خلال اتباع بدائل في دائرة صنع القرار تفضي الى نتائج ملموسة[١٣]، وازاء ذلك فان الرؤية التركية لأمن الطاقة انقسمت الى اتجاهين اثنين[١٤].

أ.١. الفرع الاول

الاتجاه الاول (الداخلي)

يرى ان امن الطاقة يأتي من خلال توفير متطلبات الطاقة بالاعتماد على ما هو متوفر من مصادر للطاقة في ارض الدولة واستخدامه بالطريقة الامثل، بما يلبي طموحات المستهلك وبأسعار تنافسية وبالاعتماد على وفرة المخزون الاستراتيجي، فضلا عن عدم الاعتماد على مصدر طاقة واحد بل التأكيد على التنوع واستخدام المصادر البديلة، لاسيما الصديقة للبيئة وبما ينعكس على تحقيق التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

أ.٢. الفرع الثاني

الاتجاه الثاني (الخارجي)

يتضمن هذا الاتجاه تامين استيراد وتدفق مصادر الطاقة من الخارج، لا سيما من الدول التي تتمتع معها بعلاقات وطيدة وتمتلك مخزون كبير والتي يمكن من خلالها تكون واسطة لنقل الطاقة الى السوق العالمية، لا سيما دول اوروبا على اعتبار ان تركيا جسر الطاقة العالمي الذي يربط اكبر الدول المنتجة (روسيا الاتحادية ودول القوقاز) وثاني اكبر الدول المستهلكة (اوروبا) ويعتمد هذا الاتجاه على العلاقة التكاملية بمعنى امن مقابل الطاقة، وكذلك مد خطوط الطاقة عبر اراضيها لاسيما القادمة من روسيا واوكرانيا، وضرورة التدخل في القضايا الاقليمية ذات المساس بالأمن القومي التركي.

ان سعي تركيا الى طرح رؤية لأمن الطاقة لم يكن مفاجئ او وليدة الوضع الراهن كما انه لم يأتي من فراغ بل جاء نتيجة لتحديات قد تواجه تركيا في المستقبل لاسيما بعد ان احتل الغاز المرتبة الثانية

---

[١٣] سعيد السعيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

[١٤] جلال سلمي، تركيا خطوط نقل الطاقة المردود والافاق، مجلة دراسات استراتيجية، برلين، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر ، ٢٠١٦، ص٧.

بمصادر الطاقة مما دفعها الى البحث عن فرصة يمكن من خلال استثمار وضعها الجغرافي والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده من اجل تحقيق جملة اهداف من بين ابرزها[١٥].

اولا: ضمان تدفق مصادر الطاقة الى الدولة التركية في جميع الظروف، بما يضمن عدم السماح باختلال التوازنات بين القوى المؤثرة سواء اقليميا ام دوليا.

ثانيا: تامين توفر الطاقة بأسعار ثابتة وتنافسية وبما يضمن دعم للقطاع الصناعي وعملية التنمية التي تعتمد بشكل كبير على توفر الطاقة بأسعار مقبولة.

ثالثا: استغلال موقعها الاستراتيجي المهم، بما يضمن منح تركيا الدور المحوري ليمكنها من طرح روح المبادرة ازاء القضايا التي تمس المصالح التركية والحفاظ على امنه

رابعا: ضمان الهوية الامة التركية سواء باتجاه دول العربية (وفق المبدأ الاسلامي) ام القوقاز (وفق المبدأ العرقي والاثني) وكذلك دول الاوروبية (التناغم مع المبدأ العلماني).

خامسا: تعزيز موقف تركيا مع الدول الكبرى الاتحاد الاوروبي روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، فضلا عن المنظمات الدولية مثل (الامم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الاسلامي).

ان تطبيق تلك الرؤية لا يعتمد على تحديد الاتجاهات او الاهداف فحسب بل يتطلب الامر رسم سياسات مختلفة ووضع السبل الكفيلة بترجمة تلك الرؤية من الجانب النظري الى الواقع العملي وتعتمد تلك الرؤية على انتهاج صانع القرار التركي سياسة جديدة تعتمد على:

- **الانفتاح**: تسعى تركيا التي تعاني من شح مصادر الطاقة الاساسية لعملية التنمية ورؤيتها المستقبلية الى توفير ذلك من خلال سياسة تؤكد على مبدا الانفتاح على الجميع والذي يحتم عليها الانفتاح وفق لفضاء سياسي واسع يفرض نمط جديد من التعامل الدولي بما يعزز مبدا الشراكة مع الاقتصاديات الناشئة من خلال كسر طوق العزلة، لتقليل تهديد الازمات والحد من التوتر بالعلاقات الدولية، وامكانية الاستفادة من الازمة الروسية الاوكرانية خدمة لمصالحها، فكل نماذج الدول الصاعدة في العالم استفادت من تجارب الماضي واستطاعت التقدم بعد ان كانت امم

[١٥] احمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية،(عمان: دار امجد للنشر والتوزيع،٢٠١٦)، ص ١٢١.

ضعيفة لا تقوى على التحدي، وتركيا لديه فرصة كبيرة للرقي اذا ما استطاعت الاستمرار على نهجها بالانفتاح[١٦].

- **الاعتدال:** على تركيا التي تملك تعدد عرقي واثني وثقافي ان تكون مركز التقاء الثقافات وجسر لحوار الاديان ومركز للتعايش السلمي وتلاقح للحضارات لاسيما وانها صاحبة تاريخ زاخر بالتنوع العرقي مع القوقاز البلقان الاذر، تسعى الى ان تعكس هذا الاعتدال على الواقع الاقتصادي بشكل عام وامن الطاقة بشكل خاص من خلال لعب دور الوسيط بين اوروبا التي تستورد ٣٩% من غازها وروسيا الاتحادية التي تصدر لها وفقا لهذا المنهج الوسطي[١٧].
- **الحداثة:** بمعنى طرح نموذج حضاري يتمسك بثوابت الماضي العريق ولكن بصورة حديثة وبما يتناسب مع الفنون والعلوم التطورات الحديثة ويسمح بممارسة الحقوق والحريات بكل حرية على بما يعزز ثقافة الحوار والتعايش السلمي بين المواطنين الاتراك ويشيع منهج التسامح مع الاجانب، وبالتالي يودي الى تعزيز صلات الترابط والتقارب في المجالات السياسية والاقتصادية مع الدول الاخرى لاسيما ضمن البيئة الاقليمية، ويفرض واقع جديد يبدا في الوهلة الاولى ثقافي ويتحول دبلوماسي لينتهي بتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل كبير [١٨].
- **الجاذبية:** تسعى تركيا الى رسم استراتيجية بعيدة المدى من خلال التركيز على الاستثمارات الخارجية في مجال الطاقة والتشجيع على جذب مشاريع الطاقة الغازية في الدول المنتجة وتصديره للدول غير المنتجة، بما يعود بالنفع على مكانة تركيا ودخلها القومي والعملية التنموية، وهذا بدوره يتطلب من الحكومة التركية تحقيق مستوى عالي من الانسجام والترغيب عبر ادوات القوة الناعمة بينها وبين الدول الاخرى التي ترتبط معها بمصالح اقتصادية لاسيما في مجال امن الطاقة [١٩].

---

[١٦] توماس كوزما، مازق تركيا مع واردات الغاز الطبيعي، جزء من كتاب (تركيا قضايا ورؤى) (الرياض: مركز البحوث والتواصل المعرفي، ٢٠١٧)ص ١٦٧.

[١٧] احمد ث . كورو، سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة اسلامية هل يمكن ان يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا للإسلاميين العرب؟، (الدوحة: مركز برو كنجر الدوحة، ٢٠١٣) ص ٩.

[١٨] احمد داوود اوغلوا، مصدر سبق ذكره، ص ٦١١.

[١٩] سعيد السعيد، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧٤.

- **الثقة بالنفس:** يتضمن ذلك اعادة الثقة بصانع القرار السياسي الخارجي في تركيا بالاعتماد على المقومات الاقتصادية والجغرافية والقدرة على توظيف تلك العناصر الى قدرة على التأثير على الاخرين وفق سلوك عقلاني يستطيع من خلاله اعادة الثقة بإمكانيات الدولة، لاسيما وان الشعب التركي شعب حي عصامي يملك القدرة على التحدي وخلق حالة حضارية جديدة تنطلق من عمقه التاريخي وحاضره الواعد نحو مستقبل ورؤية لعام ٢٠٥٠ وبما ينسجم مع مبادى العلمانية الجديدة التي تركز على بناء دولة المواطنة الحقيقية لتكون تركيا نموذج حضاري يقتدى به [٢٠].

مما سبق يمكن القول ان سر نجاح الرؤية التركية لأمن الطاقة اعتمد على القدرة بتنفيذ الخطط والبرامج التي تم وضعها من قبل صانع القرار التركي وترجمتها الى واقع من خلال ابرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة في مجال الطاقة سواء مع الدول المنتجة او الدول المستوردة والتي تعتمد على تركيا كمنطقة عبور، وان مؤشرات النجاح التي يمكن ملاحظتها تمثل بامتلاكها ٨خطوط الطاقة تربطها بأهم مصادر الطاقة في الوقت الحالي ومتوقع ان تصل الى ١٥ خط في المستقبل القريب[٢١].

I.ب.المطلب الثاني

ابعاد الرؤية التركية:

تسعى تركيا الى اخذ مكانة محورية في المستقبل القريب وبالاعتماد على توظيف عوامل قوة مادية ومعنوية تملكها، لضمان امن الطاقة وازاء ذلك تحاول انتهاج سياسة متزنة تنسجم مع مصالحها وبالاستناد على ابعاد اساسية تركز على بعدين اثنين هما:-

---

[٢٠] د. خالد الحروب ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

[٢١] محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات،٢٠١٣)ص ١٦.

I ب.١ . الفرع الاول

البعد التاريخي

ويقصد به التركيز على الزمن الذي يشير الى التواصل بين الماضي والحاضر للولوج نحو المستقبل، فلا يمكن لدولة تبحث عن نفوذ مستقبلي ان تتجاهل العمق التاريخي[٢٢]، وتركيا دولة ذات تاريخ زاخر بالوقائع والاحداث فهي وريثة الدولة العثمانية بوصفها قلب العالم القديم التي حكمت المنطقة قرابة (٦٠٠) عام تحت مبدا الخلافة الاسلامية ونافست اكبر امبراطوريتين في ذلك الوقت وهما الامبراطورية الرومانية والبيزنطية، امتلكت ارث حضاري وفكري لا يمكن تجاهله، واسست حضارة غنية بالعلوم والفنون، احتضنت عناصر بشرية متعدد الاعراق والقوميات والاديان اندمجت في الدولة ومارست جميع الاديان حقوقها بحرية، لكن انتهاجها موجة الاصلاحات نهاية حكمها، لا سيما تبني فكرة العلمانية التي اختلفت كثيرا عن افكار وقيم المجتمع العثماني كانت سبب انهيارها عام ١٩٠٨[٢٣]، تحولت فيما بعد الى دولة تركيا التي استقلت عام ١٩٢٣ امتلكت تجربة ناجحة للحكم استطاعت طرح مفهوم الامة التركية كبديل للدولة العثمانية على الاسس الديمقراطية الحديثة، لكن فشلت في بلورة مفهوم حضاري في تحقيق غايتها، لكن كان نهج اتاتورك نحو تعزيز الفكر العلماني الغربي ومحاولة مسح الارث الحضاري الاسلامي العثماني خلق اشكالية فكرية بين المفترض والواقع حتى اصبحت تركيا حضارة يتيمة بعد ان فقدت ارثها الحضاري متمثل باستبدال اللغة بلغة هجينة ومنع ممارسة معتقداتهم الدينية التي تنمي من هويتهم الحقيقية، والتي بدات ازمتها منذ بداية العقد الثامن من القرن العشرين نتج عنه ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وحكم المؤسسة العسكرية [٢٤]. شهدت تركيا تحول مهم بعد بوصول حزب العدالة عام ٢٠٠٢ وحاولت طرح رؤية فكرية جديدة لتصحيح مسار فكرها وتجاوز الاشكالية التاريخية التي اوقعها بها اتاتورك من خلال صياغة نموذج حضاري تكاملي يستوعب كل الانتماءات الثقافية [٢٥]، وانتهاج سياسة تحتوي جميع الاضداد تحاول بأسلوب حضاري بعيد عن الأيدولوجيات التقليدية ذو توجه اسلامي معتدل يحترم الحريات ويرسخ

---

[٢٢] توماس كوزما ، مصدر سبق ذكره، ١٦٠.
[٢٣] د. احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا (بيروت: مكتبة السنهوري، ٢٠١٩) ص ٥٥.
[٢٤] المصدر نفسه، ٦٧.
[٢٥] د. حسين مشتت مشتت ال شبانة، من التصفير الى الترقيم اشكالية السياسة التركية ، مجلة دراسات في التاريخ والاثار ، بغداد، العدد (٦٣) كانون الثاني ، ٢٠١٨، ص ٣٦٣.

ثقافة الحوار والتسامح لمد جسور التبادل بين الماضي والحاضر [٢٦]. وبذلك شكل البعد التاريخي والارث الثقافي البعد الاساس للرؤية التركية وتحديدا الحضارة العثمانية الاسلامية بما امتلكته من مقومات لا يمكن تجاهلها باي حال من الاحوال، والتي شكلت نقطة انطلاق نحو رسم تلك الرؤية المستقبلية اذا ما توافرت الظروف المناسبة لها، وهذا بطبيعة الحال يعتمد على طرح نموذج معتدل لكون هذا النموذج يشكل ضرورة وليس خيار لتركيا فهي دولة تبحث عن مكانة جديدة على الصعيد الاقليمي.

[٢٦] احمد سليمان الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط (الفرص والتحديات)، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٦)ص ٦٤.

I ب.٢ .الفرع الثاني

البعد الجغرافي

وهو البعد الثاني والاساس في ارساء صورة لرؤية تركيا الى امن الطاقة ويراد به التواصل بين البيئة الطبيعية والموقع الجغرافي لإقليم الدولة بما يعزز مكانتها وتأثيرها في البيئة الدولية لاسيما على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي[٢٧].

تقع تركيا ضمن بيئة جغرافية متميز عمن سواها من جغرافيا الدول المجاورة، فهي تملك مساحة واسعة تبلغ حوالي (٧٨٣،٥٦٠) كم٢ تتكون جغرافيا تركيا على الصعيد الداخلي الى قسمين الجزء الاول الاسيوي او ما يعرف (الاناضول) يشكل نسبته ٩٧% من المساحة العامة والجزء الثاني الاوروبي الذي يعرف باسم (تراقيا) بنسبة ٣% من مساحة تركيا يفصل بين الجزئيين مضيق البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة،[٢٨] وبذلك وفر العامل الجغرافي لتركيا تنوع في الثروات الطبيعية التي عززت من قوتها وبما يتناغم مع بعدها التاريخي، اذ ان امتلاك تركيا جغرافيا متنوعة جعلها تتحكم بعملية توزيع عناصر الطاقة وتحديدا الغاز والذي يوفر لها عائدات مالية من تلك المبيعات، اما على الصعيد الخارجي تطل على قارة اسيا وتحدها معها (٥) دول ومع قارة واوروبا تحدها (٣)، تمثل كونها القارة الاقرب لقارات العالم تحدها ثلاث جهات بحرية وممرين استراتيجيين دوليين جعلا منها محور الاهتمام الدولي[٢٩].

ومن كل ما سبق نلخص القول الى ان طرح تركيا لرؤية امن الطاقة في هذه الفترة بالذات جاء بناء على الحاجة الملحة لتامين الحاجة المحلية للغاز بما يضمن درىء الخطر الذي يهدد عملية التنمية من جهة، ومن جهة اخرى هو لتوظيف العامل الجغرافي والاقتصادي لتعزيز مكانة الدولة

---

[٢٧] د. عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة (الرياض: جامعة الملك نايف للعلوم الامنية، ٢٠١٣) ص ٩.

[٢٨] د. محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، بلا) ص ١٩.

[٢٩] د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

التركية وعمقها الاستراتيجي بما يجعلها دولة ذات تأثير سياسي دولي، وبالتالي ان كلا البعدين (التاريخي والجغرافي) يعملان بشكل متوازي بما يضمن صياغة رؤية تركية لتامين امن الطاقة واعطائها ميزة منحتها القدرة على المناورة والحركة على الصعيد الخارجي باستخدام وسائل جديدة حتم عليها ان تكون قوة ناعمة جديدة .

II.المبحث الثاني

مرتكزات الرؤية التركية لأمن الطاقة

تتأرجح الرؤية التركية في قضية امن الطاقة بين عناصر قوة تتمثل بالموقع الاستراتيجي، وامتلاك خطوط الطاقة، في حال توظيفها بصورة مناسبة توفر لها فرصة مناسبة لتحقيق ما تصبوا اليه من الامن المستدام، وعناصر الضعف المتمثلة بمحدودية عناصر الطاقة التقليدية التي تحول للحد من القدرات التركية مع تزايد الطلب عليه واعتمادها على مصادر خارجية محاطة بالأزمات الدولية، في ظل تزايد طروحات دولية محكومة بتطورات دراماتيكية، بما يؤثر على امن المخزون الطاقة والاسعار والية التدفق والنقل وتامين وصوله ، بعدما اصبح امن الطاقة الشغل الشاغل الكثير من المهتمين بها، وبالتالي فان هذه الرؤية ارتكزت على عناصر يمكن توضيحا على النحو الاتي:

II.أ.المطلب الاول

عناصر القوة

تملك تركيا عناصر التي في حال توظيفها ستكون في وضع يمكنها فرض قوتها على المستوى الخارجي واهم تلك العناصر:

II.أ.١ الفرع الاول

الموقع الاستراتيجي

تملك تركيا موقع استراتيجي فريد من نوعه، يشكل اقليمها شبه جزيرة (الأناضول) محاطة بثلاث بحار استراتيجية (البحر المتوسط، البحر الاسود، وبحر ايجة) وتسيطر على ممرين هما (مضيق البوسفور، ومضيق الدرنديل) مما سهل التقاء مراكز جغرافيا العالم القديم بقاراته (اوروبا، اسيا، افريقا) [٣٠]جعل من موقعها الحالي جسر الطاقة الذي يربط بين الدول المنتجة للطاقة (روسيا الاتحادية، دول القوقاز، والشرق الاوسط) والدول المستهلكة (دول الاتحاد الاوروبي) بذلك احتلت موقع القلب بين منطقتين واحدة تملك وفرة بمصدري النفط والغاز واخرى تفتقر وتحتاج لمصادر الطاقة، ان امتلاكها لهذا الموقع لم يجعل منها اهمية اقتصادية فحسب بل تتعداه الى اهمية امنية وعسكرية كبيرة تنعكس على مستوى التأثير الاقليمي للدولة التركية وبمختلف الاوقات[٣١].كما موضح بالخريطة رقم(١)

[٣٠] د. علي حسن بكير تركيا بين تحديات الداخلية ورهانات الخارج(القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠) ص ٥١.
[٣١] د. خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.



خارطة رقم (١) خريطة تركيا الدولية

المصدر: https://www.google.com، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠

برزت اهمية موقع تركيا على الصعيد العالمي حتى عدت بمثابة شريان الطاقة الاساسي بين الدول المنتجة والمستهلكة لما امتلكته من ميزة جغرافية، فهي تعد اقرب الطرق والاكثر امن لنقل مصادر الطاقة اضافة طريق لنقل السلع التجارية، حاولت تركيا من خلال امتلاكها لهذه المزايا الى استثمارها بما يعود بالنفع في تعزيز الدخل القومي وتعزيز المشاريع الاستثمارية وبما ينعكس ايجابيا على عملية التنمية ويكون مصدر رخاء اقتصادي يتناسب مع مشروع تركيا النهضوي، لتحقيق اهداف منها[٣٢].

اولا: تامين مصادر الطاقة لها ولبقية الدول عن طريق تنوع المصادر من مختلف الاسواق العالمية.

ثانيا: ان تكون تركيا مركز لمرور وتبادل الطاقة (الترانزيت) العالمية ومركز جذب امن.

[٣٢] توماس كوزما، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧.

ثالثا: تعزيز موارد اقتصادية لاسيما الدخل القومي ودعم النفوذ السياسي ازاء القضايا ذات المساس بها.

وبذلك حصلت تركيا بمكان الصدارة الاستراتيجية مما جعل موقعها محط الاطماع الدول العظمى عبر التاريخ، واصبحت مركز الاهتمام العالمي، ووصفت بانها صمام امان الطاقة العالمي، وازاء ذلك يتطلب من الدول دعم استقرار تركيا لما له اثر كبير لزعزعة امن الطاقة وان اي حالة من عدم الاستقرار في تركيا سيوثر على امن الطاقة في اوروبا والعالم.

II.٢.أ الفرع الثاني

امتلاك الخطوط الاساسية الطاقة

تركيا دولة غير منتجة للطاقة تحاول توظيف موقعها لمرور خطوط الطاقة العالمية باتجاهين الاول لسد حاجتها المحلية والثاني تامين مرور الطاقة نحو الدول الاوروبية، ويأتي الغاز في مقدمة مصادر الطاقة التي تسعى السيطرة عليه، اذ تعتمد على اكثر من ٩٠% من الغاز بالاستيراد من الخارج، وبرز دورها بشكل اكبر بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز في المناطق القريبة منها وضمن دائرة اهتمامها في ظل زيادة الطلب العالمي عليه، مع امكانية تامين الطاقة الضرورية الى للسوق العالمية[٣٣]، مما دفعها لاهتمام بخطوط نقل الطاقة ومحاولة تامين استثمارها بالطرق الامثل بما ينسجم مع المصالح التركية ويلبي رغبة الدول المستهلكة ، وبالفعل استطاعت زيادة خطوط نقل الطاقة في الانابيب من (٤٥١٠) الف كم عام ٢٠٠٢ الى (١١٤٤١) الف كم عام ٢٠١٠ [٣٤]،كما موضح بالخريطة رقم (٢)

[٣٣] احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦.
[٣٤] محمد زاهد ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.



خريطة رقم (٢) اهم خطوط نقل الغاز التركي
المصدر: https://www.google.com تم الاطلاع ٢٢/١١/ ٢٠١٩

وازاء ذلك يمكن توضيح اهم خطوط نقل الطاقة التي تسعى تركيا الى توظيفها:-

اولا: خطوط نقل الطاقة الروسية

تعتمد تركيا على طاقتها بالدرجة الاساس على روسيا اذ تستور ٥٥% من الغاز الطبيعي منها عبر خط السيل التركي (الازرق) الذي دخل الى خط الخدمة ٢٠٠٢ والذي يعد اهم المشاريع الاستراتيجية بين روسيا الاتحادية وتركيا والذي ينقل قرابة ١٦ مليار م٣،[٣٥] الذي يغذي تركيا والاتحاد الاوروبي على حدا سواء.

[٣٥] جلال سلمي، مصدر سبق ذكره،ص١١.

ثانيا: خط نقل الطاقة الايراني

يحتل المركز الثاني بنسبة ١٦% تم الاتفاق عليه خلال عام ١٩٩٦ ولكن يحتاج تطويره الى مبالغ كبيرة ولا يخلوا من المشاكل بسبب القضية الكردية يعد من الخطوط المعطة بالوقت الحالي بسبب العقوبات الامريكية المفروضة على ايران[٣٦].

ثالثا:خطوط نقل الطاقة الاذربيجانية

تبلغ نسبة استيراد الغاز التركي من اذربيجان ١٢%، ويأتي ذلك من خلال خطين مهمين هما خط باكو الشمالي (باكو- تبليسي- جيهان) ٢٠٠٦ وخط باكو الشمالي (باكو- تبليسي - ارضروم) ٢٠٠٧ الى النمسا ينقل ٨ مليارم٣، وكذلك خط نوباكو ٢٠٠٩ الذي يصل الى رومانيا والنمسا لنقل ٣٠ مليارم٣، فضلا عن خط تاناب او ما يعرف الاناضول ٢٠١٨ نقل ١٦ مليارم٣ يعد اكبر مشروع نقل الطاقة الى تركيا واوروبا وهو ثمرة الرؤية التركية لأمن الطاقة بجهود متعددة الاطراف ووصف طريق حرير الطاقة لما سيوفره من استثمارات ورفاهية لتركيا والدول الاوروبية٣[٣٧] .

رابعا: خط نقل الطاقة من الدول العربية

ينقل هذا الخط الغاز من دول العربية شرق المتوسط (سوريا الاردن لبنان مصر) تم الاتفاق عليه عام ٢٠٠٨ بموجبه تكون تركيا ممر للغاز الى الاتحاد الاوروبي ويتوقع ان ينقل ١٠ مليارم٣، الا انه تأثر بالأحداث في سوريا عام ٢٠١١ فضلا عن الازمة بين تركيا ومصر بسبب تنقيب تركيا في البحر المتوسط وموقفها من الانقلاب في مصر ٢٠١٣ تم الغاء المشروع [٣٨].

وعلى الرغم من عدم امتلاك تركيا لعناصر الطاقة الا ان امتلاك تركيا لخطوط جعلها توفر مخزون غاز كبير وبأسعار مناسبة ورخيصة اعطاها ميزة ان تكون تركيا دولة محورية تتحكم

---

(36) David Ramin Jalilvand, Iran,s gas expots :can past failar become future success (UK: Oxford institute for studies, 2013) p. 4.

(٣٧) احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤.

(٣٨) جلال سلمي ، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

بصنبور توزيع الطاقة العالمي وبالتالي التأثير على طبيعة توازنات القوى العالمية مما انعكس على امن الطاقة بشكل ايجابي[٣٩].

II أ.٣. الفرع الثالث

الاستقرار السياسي والدور الدبلوماسي

وفر الموقع الاستراتيجي وامتلاك خطوط الطاقة وفرة اقتصادية كبيرة بان اثرها على عملية التنمية التي انعكست بشكل ايجابي على الاوضاع السياسية في الداخل فعلى الصعيد السياسي شهدت تركيا ظاهرة استقرار سياسي غير مسبوق دفع صانع القرار التركي الى انتهاج سياسة خارجية اكثر انفتاح وفق اسس عقلانية في طرح نموذج تركي متزن حاول اخراج تركيا من دائرة العزلة والتحول الى سياسة اكثر انفتاح تركز على العمق الاستراتيجي والتكييف مع اخر المستجدات وبالاعتماد على الذات بهدف وصول تركيا الى سلم القوى الصاعدة[٤٠].

اما على الصعيد الدبلوماسي ترتكز تركيا على دبلوماسية جديدة (القوة الناعمة) من اجل تحقيق مشروع النهضة التركية المستقبلي الذي يركز على الاسس الاقتصادية وبأدوات دبلوماسية، وبذلك سعت الخارجية التركية لتجاوز الوسائل التقليدية واتباع وسائل حديثة ومبتكرة منها التركيز على الاتفاقيات الاقتصادية والتمثيل في المنظمات الدولية والاقليمية والمحافل الدولية، لا سيما في الدوائر القريبة بما يحقق التكامل نحو فضاء اقليمي جديد[٤١]، وبما ينعكس على دولة مركزية جاذبة ولديها تجربة ناجحة للتحول من دولة قومية متدينة الى دولة علمانية

---

[٣٩] احمد داوود اوغلوا، مصدر سبق ذكره، ٦٣٦.

[٤٠] جني جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة، ترجمة جان جبور،(برلين: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)ص ١٢٨.

[٤١] د. مليحة تبلي الطوان ايشق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية، سلسلة محاضرات الامارات (١٤٥) (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١) ص ٢٨.

متحررة، تعيش على ارضها عناصر بشرية متنوعة الاعراق والاديان[٤٢]، بما يحقق احترام وهيبة وثقل وتأثير دولي واضح[٤٣].

II.ب.المطلب الثاني

التحديات (عناصر الضعف)

تعاني تركيا من اشكالية مزدوجة فهي تعاني من اشكالية ايجابية تتمثل بامتلاك ميزة الموقع الاستراتيجي والممر، واشكالية سالبة تتمثل بمحدودية مصادر الطاقة واعتماد على الطاقة من الخارج في ظل تزايد الطلب عليها ووقوعها بين دول متناحرة ومنطقة غير مستقرة، شكلت تلك التحديات عائق امام الرؤية التركية في تحقيق الامن الطاقوي، ويمكن بيان اهم التحديات التي تواجه الرؤية التركية على النحو الاتي:-

II.ب.١ .الفرع الاول

الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية

تركيا دولة تعتمد على مصدر طاقتها من الخارج فهي تستورد حوالي ٩٠% من الفحم، ٨٦% من النفط بالاعتماد على (العراق ٤٥%، ايران ٢٢%، روسيا ١٢%، السعودية ٩%) ، وتستورد ٧٤% من الغاز الطبيعي بالاعتماد (روسيا ٥٥%، ايران ١٦% اذربيجان ١٢%) وبالرغم من الثورة التكنولوجية التي تشهدها تركيا في مجال الطاقة البديلة والحث على استخدامها، الا انها ما زال استخدامها محدود جدا ولا يقلل من استخدام الطاقة التقليدية الا بنسب بسيطة ، مما يشكل ذلك تحدي على امن الطاقة وبالتالي عبئ كبير على عملية التنمية[٤٤].

---

[٤٢] محمد زاهر ، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
[٤٣] احمد داوود اوغلوا ، مصدر سبق ذكره، ص٦١٠.
[٤٤] جلال سلمي، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

II.ب.٢ الفرع الثاني

اعتماد تركيا على الغاز الروسي بالدرجة الاولى

تعد روسيا ثاني اكبر مصدر للغاز العالمي والمورد الاكبر للغاز التركي اذا تصل نسبة الاستيراد التركي لمصادر الغاز الى ما نسبته ٥٥%، بمعنى توفير مصدر الطاقة الاساس لتركيا مما يبرز اعتمادية تركيا بشكل كبير على الطاقة من الامدادات الروسية، وبالتالي يشكل ذلك تحدي كبير لأمن الطاقة في حال حدوث اي ازمة في العلاقات بين البلدين[٤٥]، ففي حل اقدمت روسيا على قطع الامدادات ستكون عواقب وخيمة ليس على تركيا فحسب بل على اوروبا ايضا وسيودي ذلك الى ارتفاع الاسعار ويعرض امن الطاقة للخطر نتيجة وقوع تركيا تحت تأثير العلاقات الروسية[٤٦]، وهذا ما بدا واضحاً في حادث اسقاط تركيا لطائرة روسية مشاركة بالحرب في سوريا في نوفمبر ٢٠١٥ فقد عدت تلك الازمة مؤشر مهم وناقوس خطر اشر تجاه امن الطاقة التركي واثار اشكالية كبيرة وماهية التبعات التي ممكن ان تحدث في حال تأثر الامدادات الغاز بعمق الازمة وعمدت روسيا بقطع الامدادات الغازية آنذاك[٤٧].

II.ب.٣ الفرع الثالث

وقوعها في منطقة تعاني الازمات والحروب

تعاني تركيا بكونها تقع ضمن منطقة تشهد ازمات وحروب بين الحين والاخر من مختلف الاتجاهات والتي تلقي بظلالها على تركيا سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، ومن بين اهم تلك الازمات، ازمة الشرق الاوسط والتي تعرف بالصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٨ وما تمخض عنها من مسار التسوية١٩٩٠ وموقف تركيا الرافض لها وتمسكها بالدولة الفلسطينية

---

[٤٥] د. مليحة تبلي الطوان ايشق، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.

[٤٦] اتقرير مؤسسة (RAND corporation) مكتبة الكونغرس الامريكي، كاليفورنيا، المنشور على الموقع الالكتروني www.rand.org، ص ٣٠.

[٤٧] توماس كزما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.

عاصمتها القدس، والازمة القبرصية بين انقرة ونيقوسيا ١٩٧٤ حول الرعايا الاتراك فيها، وكذلك الازمة الروسية الاوكرانية٢٠١٤ حول تقاربها من الولايات المتحدة ونقل الطاقة[٤٨]، وكذلك لا يمكن اغفال الحرب الاهلية في سوريا٢٠١١ واثرها على الامن القومي التركي، والخلافات السياسية مع السعودية ومصر٢٠١٦وموقفها المعارض من بعض القضايا الاسلامية، ما يمكن قوله ان تلك الازمات والاحداث برمتها شكلت تحديا كبيرا على الدولة التركية لا سيما في مجال الطاقة توفير المخزون الكافي منها التي تحتاجها هي والقارة الاوروبية والتي انعكست ايضا على عدم الاستقرار الاقتصادي وتحديدا الطاقة [٤٩].

وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها تركيا والتي شكلت عائق امام صانع القرار السياسي الا انها لم تستسلم امام ذلك وقبلت التحدي، اذ ان قبول تركيا بخيار التحدي حتم عليها العبور الى مرحلة اكثر استقرار وبما يلائم البيئة الدولية التي تشهد تشكيل توازنات جديدة[٥٠].

III.المبحث الثالث

خيارات تحقيق الرؤية التركية لأمن الطاقة

اثارت الرؤية التركية لأمن الطاقة اشكالية كبيرة بين عناصر القوة المتمثلة بالموقع الاستراتيجي الذي تمر خلاله خطوط نقل الطاقة العالمية من جهة وبين عناصر الضعف التي تتمثل باعتمادها على مصادر الطاقة الاحفورية لاسيما الغاز الذي تستورده بشكل اساسي من روسيا من جهة اخرى، وامام تلك الاشكالية لابد للحكومة التركية ان تتخذ خطوات كفيلة بتامين امن الطاقة من التهديدات التي ربما تتعرض لها في المستقبل، وازاء سنتعرف على اهم تلك الخيارات والفوائد التي ستحققها من تحقيق تلك الرؤية.

---

[٤٨] د.عمر خضيرات، العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية ٢٠٠٢_٢٠١٢، مجلة المنار، عمان، المجلد (٢٢) العدد(٤) السنة ٢٠١٦، ص ٥٢٤.

[٤٩] توماس كوزما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.

[٥٠] احمد داوود اغلوا ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٦.

III.أ.المطلب الاول

خيارات الرؤية التركية

ان وضع خيارات تتوافق مع الرؤية التركية والعمل على تطبيقها لحل اشكالية امن الطاقة ليس بالأمر السهل، لا سيما في ظل وجود تحديات حقيقية تحد من قدرة صانع القرار من تجاوزها، مما يتطلب بصانع القرار الى انتهاج خطوات عملية بديلة تنسجم مع الامكانات المتاحة وبما يعزز المصالح التركية وترتكز تلك الخيارات على وسيلتين هما:

III.أ.١.الفرع الاول

تقليل الاعتمادية

الاعتمادية مفهوم يراد به " **التغذية المرتدة الناتجة عن مواقف دولة حيال قضية ما لدولة اخرى**"[٥١]، او "**فعل تقوم به دولة ازاء المجتمع الدولي يؤثر على وحداته بشكل متباين**"[٥٢]، واستنادا الى ذلك ثمة معايير وشروط عامة لتحديد اعتمادية الدولة على مصادر الطاقة على من سواها من الدول الاخرى، واثرها على تهديد امن الطاقة كما حددتها (مارجريتا بالماسيد) على النحو الاتي [٥٣]:-

- اعتماد الدولة على استيراد مصدر الطاقة من الخارج بنسبة ٦٠%
- استهلاك الدولة الداخلي من الطاقة المستوردة من الخارج بنسبة ٥٠%
- استيراد الاجمالي الخارجي لمصدر الطاقة من دولة واحدة.

---

[٥١] توماس كوزما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

[٥٢] د. محمد سعيد الفضيي،" منطقة الهيمنة عند الدول الصغيرة"، مجلة العلوم السياسية ، برلين ، المركز العربي ،العدد(٧) ،(٢٠١٨): ص ٢٩٩.

[53] Margarita M. Balmaceda, energy dependency politics and corruption in the former soviet union: Russia power oligarchs, profits and Ukraines missing energy policy 1995-2006 (London: Routledge , 2007)p 17.

وفي حال تطبيق معايير الاعتمادية الدولية على تركيا نلاحظ ثمة تهديد لأمن الطاقة بشكل واضح، اذ تستورد تركيا حوالي ٩٠% من الغاز الطبيعي من الخارج، وتستهلك اكثر من النصف منه، وكذلك حصة الاكبر للاستيراد تأتي من روسيا الاتحادية، اذ تبلغ كمية الطاقة المستوردة حوالي ٥٥% بمعنى وجود مؤشر تهديد لأمن الطاقة التركية في المستقبل، لكون اعتماد تركيا على مصدر واحد بدون تامين تدفق دائم يجعلها في موقف صعب يجعل الدولة التركية وامن طاقتها تحت التأثير امدادات الطاقة الروسية[٥٤].

وفي سبيل ايجاد وسيلة مناسبة لتامين امدادات الطاقة التركية ودرأ التحديات التي من الممكن ان تواجهها يتطلب الامر من تركيا انتهاج سياسة تختلف عن السابق تعتمد على اجراءات منها[٥٥]

اولا: تقليل الاعتماد على الاستيراد مصادر الطاقة من روسيا الاتحادية، لاسيما بعد ازمة اسقاط الطائرة الروسية في سوريا ٢٠١٥، مما يقلل من مخاطر انقطاع الامدادات الطاقة الروسية في حال حدوث اي ازمة في العلاقة بين البلدين.

ثانيا: فتح خطوط جديدة باتجاه الشرق مثل (اسرائيل وقطر) اللتان تملكان احتياطي كبير من الغاز الطبيعي للتصدير وتتمتعان بعلاقات جيدة مع تركيا، ما من شانه ان يفتح مجال للتعاون في مجال الطاقة ازاء منطقة حيوية ومهمة بالنسبة لتركيا.

ثالثا: المحاولة لإيجاد حلول الازمات والحروب ذات التأثير المباشر على امدادات الطاقة لاسيما اتجاه الشرق الاوسط وتحديدا الحرب في سوريا التي اربكت مشهد امداد النفط والغاز من العراق وقطر وإسرائيل وايران وغيرها من الدول، وكذلك مشروع الحل النهائي للصراع العربي الاسرائيلي، من خلال اطلاق تركيا لمبادرات للحل النهائي بما يضمن امن الطاقة.

---

[٥٤] جلال سلمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

[٥٥] د.محمد ياس خضير و سرمد خليل ابراهيم، متغير الطاقة في السياسية الخارجية التركية حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية ، بغداد، جامعة النهرين، العدد (٣٥_ ٣٦) السنة ٢٠١٤، ص ٢١٦.

ان اتباع الحكومة التركية لتلك الخطوات التي من شانها ضمان تامين تدفق الطاقة بأسعار ثابتة الى تركيا ومن وجهات متعددة بدل من الاعتماد على وجهة واحدة على المدى البعيد، والحد من الازمات التي تتعرض لها الدول المصدرة في حال عدم ايجاد البديل ضمان الاستقرار في العلاقات ازاء دولة المصدرة لها [٥٦]. وعلى الرغم من انتهاج تركيا لسياسة تسعى الى تقليل الاعتمادية على الطاقة من روسيا الا ان ما يمكن قوله، ان روسيا تبقى ذات تأثير على مصادر الطاقة التركية لاسيما الغازية لفترة طويلة فهي تسيطر على الطاقة التقليدية (فحم- نفط-غاز) مما يعني بقاء فرص تقليل الاعتماد محدودة، كما ان روسيا شريك اساسي لتركيا في مجال الطاقة والتجارة واتباع عدم الاعتمادية يعني من شانه تقليل من الاستيراد الغاز الروسي الذي يترتب عليه اشكالية المواقف قد يثير توتر في العلاقة بين البلدين، اما فيما يخص العلاقات التركية مع كل من اسرائيل وقطر فما يمكن قوله انها علاقات لا تتسم بالمرونة ولا تحكمها الثوابت، بل محكومة بالمواقف المتغيرة في ظل بيئة اقليمية غير مستقرة بعد جغرافي كثير الازمات والحروب كمان هناك من يرى ان الغاز الاسرائيلي من غير الممكن ان يكون بديل للغاز الروسي، فضلا رغم وجود اتفاقيات ثنائية متعددة الان سرعان ما تلغى بسبب عدم الالتزام بنصوصها لا يمكن اغفال الاحداث في سوريا بعد عام ٢٠١١ والازمة مع مصر بعد الاطاحة بحكم مرسي٢٠١٤ [٥٧]، وبالتالي سيبقى الاستيراد من روسيا هو الافضل في سوق المنافسة العالمي مقارنة عمن سواها فهي المصدر الاكبر والتخلي عنها امر في غاية الصعوبة لربما يعرض امن الطاقة التركية للتهديد المستقبلي[٥٨].

---

[٥٦] د.لقمان عمر النعيمي، دور تركيا في امن الطاقة الاوروبي، مجلة جامعة الموصل، العراق، مجلد (١٢) العدد(٣٦) السنة ٢٠١٨، ص ٣٣.

[٥٧] توماس كوزما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

[٥٨] تقرير مؤسسة (RAND corporation)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

III أ.٢ .الفرع الثاني

اعتماد التنوع

التنوع قاعدة اقتصادية تهدف تحقيق التنمية لمواجهة التحديات من خلال ايجاد سبل بديلة، يعد التنوع واحدا من اهم الاستراتيجيات التي تعتمدها اغلب الدول كخيار حيوي لتامين الطاقة بغية التقليل من الضغط الحاصل من الاعتماد على مصدر طاقة واحد او التقليل من الاستيراد من مصدر واحد[٥٩]، يقصد بالتنوع **"عدم الاعتماد على مصدر واحد للطاقة الرئيسية "**[٦٠] او يراد به **" تنوع مصادر الامداد"**[٦١] ويشترط بالتنوع في مصدر الطاقة الاتي[٦٢]:-

- تنويع الدولة لمصادر الطاقة نفسها
- تقليل الاعتماد على المنتجات الأحفوري، واستبدالها بمصادر الطاقة النظيفة
- التاكيد على الاكتفاء الذاتي او تعويضه من الخارج بشروط واسعار ميسرة

وازاء ذلك نرى ان تركيا تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي باعتباره المصدر الرئيس للطاقة، فهي بذلك تعتد على مصدر واحد مما يشكل تهديد لأمن الطاقة في دولة قليلة المصادر وتعتمد على تأمينه من الخارج ففي حال انخفض الاستيراد من خارج سواء بسبب الازمة او ارتفاع الاسعار سينعكس سلبا على تامين الطاقة في تركيا، ومن اجل الحد من المخاطر المحتملة لابد من انتهاج سياسة التنوع التي تستند على الاسس التالية[٦٣]:

---

[٥٩] صلاح الدين احمد محمد امين، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنوع الاقتصادي، مجلة تنمية النهرين، اربيل، المجلد(٣٧) العدد(١١٩) السنة ٢٠١٨، ص ١٦٢.

[٦٠] خديجة عرفة محمد ، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

[٦١] توماس كوزما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

[62] Margarita M. Balmaceda, libed p 18.

[٦٣] محمد زاهد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

اولا: تقليل الاعتماد على المصادر الطاقة الأحفورية بكل اشكالها لكون تركيا تفتقر لها جميعا وحتى في حال وجوده لا يسد الانتاج المحلي، مما يعني تبعية تركيا لمصادر الطاقة التي تستورد من الخارج.

ثانيا: توفير البدائل التقنية الحديثة والترشيد من استخدام الطاقة التقليدية، بما يجعل مرونة التحول من الغاز الى النفط وبالعكس حسب حاجة السوق المحلية مع ضرورة تحقيق التوازن في استخدام المصادر وعدم التركيز على مصدر دون غيره.

ثالثا: تشجيع الاستخدام الطاقة البديلة او ما تعرف الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والتي تتميز بكونها صديقة للبيئة ورخيصة الثمن ومتجددة وغير قابلة للنضوب.

رابعا: خصخصة مشاريع الطاقة وطرحها للاستثمار بنظام البوت، اذ ان تكلفة مشاريع الطاقة بكل اشكالها تحتاج الى امكانيات مادية كبيرة لا تستطيع الحكومة التركية تحمل اكلافها، مما يتطلب الامر طرح ذلك للاستثمار من جهات لديها القدرة على تنفيذ تلك المشاريع.

خامسا: التركيز على التنقيب عن مصادر الطاقة المتوفرة في تركيا والتي تحاول ان تسد النقص الحاصل لاسيما في المياه الاقليمية او اعالي البحار وجعل تركيا مركز توزيع الطاقة العالمية .

ان الغاية من انتهاج خيار التنوع في تعدد مصادر الطاقة يجعل من تركيا اقل عرضة لنقص اي مصدر من مصادر الطاقة ويقلل من مخاطر التهديد لأمن الطاقة، وكذلك يوفر مصادر بديلة لأي مصدر يصعب توفيره في وقت من الاوقات، وبالتالي يحد من تقلب الاسعار ويجعل امن الطاقة التركية في وضع امن[٦٤].

وهنا يثار تساؤل مهم الى اي مدى تستطيع تركيا اتباع سياسة التنوع دون تحديات تنكر، في ظل افتقار تركيا لاستراتيجية للحد من الاعتماد على النفط، وعدم القدرة على تحمل اعباء التنوع، اذ ان التنوع يتطلب ميزانية اضافية لتمويل البنية التحتية تحتاج الى مبالغ ضخمة قد لا يستطيع

[٦٤] صلاح الدين احمد محمد امين، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

الاقتصاد التركي تحمل اكلافه بسبب تدني مستوى النمو الاقتصاد التركي لاسيما بعد عام ٢٠١٥[٦٥].

خلاصة يمكن القول امام التحديات التي تعاني منها تركيا يتطلب الامر تقليل الاعتمادية الخارجية على دولة بعينها لتوفير مصادر الطاقة وايجاد البدائل الداخلية هذا من جهة، ومن جهة اخرى لابد التنوع في مصادر الطاقة والعمل بكل قوة على العمل بكل ما اعطيت من قوة على توظيف مصادر الطاقة لسد حاجات الداخل من مصادر الطاقة، بما يضمن عنصر قوة اضافي لقوة تركيا

III.ب.المطلب الثاني

الفوائد التي تحققها الرؤية

ان الرؤية التي قدمتها تركيا في مجال امن الطاقة وسعت حكومة الرئيس اوردغان على تطبيقها خلال الفترة الماضية، لم تكن بدون جدوى، بل حققت جملة من المؤشرات الايجابية، فعلى الرغم من التحديات التي حاولت ان تحد من مستوى الطموح التركي في طرح رؤيتها المستقبلية، الا انها لم تخلوا من المكاسب التي حققتها، سواء على المستوى الداخلي ام الخارجي والتي يمكن توضيحها على النحو الاتي:-

III.ب.١ .الفرع الاول

الفوائد على المستوى الداخلي

ثمة فوائد داخلية للرؤية التركية لتامين امن الطاقة منها ماهي سياسية واخرى اقتصادية واجتماعية ايضا، والتي سيمكن ملاحظتها في المستقبل، والتي يمن تصنيفها على النحو الاتي:

[٦٥] توماس كوزما ، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

اولا: الفوائد السياسية

تعاني تركيا من ازمات داخلية مهمة ذات تاثير على الواقع السياسي، لاسيما القضية الكردية وحزب العمال الكردستاني التي ارقت الحكومات التركية المتعاقبة، فان طرح تركيا لرؤية مستقلة حتى في مجال الطاقة سيعود بالنفع على الوحدة الوطنية ويحقق الاندماج الوطني ويعزز الاستقرار السياسي بين مكونات الشعب التركي ويجعلها قادرة على التحكم بالقرار السياسي، ويجعلها قادرة على الضغط على حكومات فرنسا والمانيا بعدم تقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني المناوئ للحكومة التركية، مما سيوفر بيئة امنة للمستثمرين للاستثمار في مجال الطاقة وغيرها من المشاريع، وبما يعود بالنفع على الوحدة الوطنية وينعكس على نفوذها الدولي[٦٦].

ثانيا: الفوائد الاقتصادية

لا تقتصرفوائد الرؤية التركية لأمن الطاقة على الوضع السياسي فحسب بل يتعداه الى الوضع الاقتصادي ايضا، ويتمثل ذلك بزيادة نسبة النمو الاقتصادي التركي وتحقق ارباح تفوق ٥٠ مليار دولار سنويا مما يعني مضاعفة الدخل القومي الاجمالي، والذي سيوفر دعم للقطاع الصناعي من خلال زيادة مخزون الطاقة الذي سيحقق ميزة زيادة العرض والمنافسة فضلا عن انخفاض الاسعار مما يعطي دعم اكبر للقطاعين الصناعي والانتاجي وكذلك يوفر للفرد دخل اضافي يستفاد منه بجهة اخرى بسبب انخفاض الخدمة المقدمة كما لا يمكن اغفال ان تنفيذ اي مشروع نقل طاقة في المستقبل سيوفر لتركيا عائدات اقتصادية اضافية من ضرائب وكمارك وغيرها وتوفير فرص عمل اضافية مما يعني تقليل نسبة البطالة التي تشكل عبئ على الاقتصاد التركي كذلك سيفتح الباب للكثير من المشاريع المستقبلية التي تعود بالنفع على الدولة التي تعتمد على التمويل الخارجي غير المشروط لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة[٦٧].

---

[٦٦] د.عبدالله بن صالح الدوسري، التحولات الديمقراطية في تركيا، عمان، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات ، مجلد (٢٦) العدد (٢) السنة ، ٢٠١٨، ص ٤٧١.

[٦٧] احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.

ثالثا: الفوائد الاجتماعية

مما لاشك فيه ان تركيا ستحقق بعد تطبيق رؤية امن الطاقة فائدة اقتصادية، لكن ستكون ذات انعكاس اجتماعي فالوفرة المالية الناتجة من الرؤية ستوفر الدعم الكافي للخدمات العامة في مجال الصحة والبيئة والتعليم والمواصلات والرفاهية، وبالتالي تنعكس على تحقيق امن واستقرار اجتماعي والذي بدوره يوفر بيئة جذب سياحي واستثمار اجنبي التي تولد مدخولات اضافية تصب في مصلحة الناتج القومي التركي، مما يعني تحفيز عملية التنمية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطن التركي[٦٨].

III ب.٢ .الفرع الثاني

الفوائد على المستوى الخارجي

ان الغاية الاسمى التي تسعى تركيا من وراء تطبيق رؤية لأمن الطاقة هي البحث عن مكانة ودور على الصعيد الخارجي وفق لنظرية العمق الاستراتيجي التي تبنتها الحكومة التركية واطلقت الرؤية على اساسها للتحقيق فوائد منها:

اولا: تامين امن الطاقة من الازمات

ستوفر الرؤية تدفق مصادر الطاقة في وقت السلم والحرب من الخارج بغية ديمومة وسائل وامن الطاقة، ورفع مستوى التأهب لاسيما بعد ازمة اسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا في حزيران ٢٠١٥ مما شكلت ازمة حادة للعلاقات بين البلدين انعكست على استيراد الطاقة مما دفع الحكومة التركية الضغط على الدول الاخرى برفع الانتاج لسد النقص في الطاقة ، ان تلك الازمة دفعت الحكومة التركية لطرح مبادرة التنوع في مصادر الطاقة وتقليل الاعتمادية على الواردات من دولة واحدة فقط وعليه فان تلك الرؤية تحقق لتركيا مزيد من الامن ويبعدها عن اي ازمة مستقبلية[٦٩].

---

[٦٨] جلال سلمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

[٦٩] توماس كوزما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

ثانيا:زيادة مكانة تركيا

ستعطي الرؤية لاسيما في حال تبني خيار التنوع وتقليل الاعتمادية لتركيا دور عالمي للسيطرة على استيراد وتوزيع مصادر الطاقة مما يجعلها دولة محورية وذات عمق استراتيجي وتتحكم بشريان الطاقة الاوروبي والذي سيعطيها وضع سياسي ودور دبلوماسي في البيئة الدولية وتكون بيضة قبان التوازن بين قطبين مهمين (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية) وهذا ما بدا واضح موقفها من بعض القضايا الاقليمية (القدس، المسالة الكردية، الارهاب) [٧٠].

ثالثا:دعم الاستثمار الخارجي

ان سماح الحكومة التركية للشركات الكبرى للاستثمار داخل الاراضي التركية وتسهيل عملها وتوقيع عقود ومراقبة تنفيذها سيوفر المزيد من مشاريع الطاقة من قبل الشركات الاجنبية ستعود بالنفع على الشركات التركية التي ستقوم بأعمال الحفر ومد الانابيب والتي ستعود بعائدات نقدية للحكومة كما انها توفر بيئة مناسبة للاستثمار الاجنبي والذي ينعكس على السمعة والهيبة التركية في الخارج وقدرتها على التاثير في السياسة العالمية لاسيما في مجال الطاقة[٧١].

ان تبني تركيا لخيار تقليل الاعتمادية على الطاقة الروسية وفتح الافق مع دوائر اخر لاسيما تجاه منطقة الشرق الاوسط، وخيار التنوع في مصادر الطاقة لاسيما الحد من استخدام الطاقة التقليدية من خلال التشجيع على الطاقة البديلة سيعزز امن الطاقة التركية ويوفر لها فوائد على الصعيدين الداخلي والخارجي وهذا كله لم يكن ان يتحقق لولا وجود رؤية تم تبنيها بشكل جدي من قبل الحكومة التركية لاسيما بعد ان وصل حزب العدالة والتنمية وتبنيه سياسة خارجية متزنة ذات افق بعيد المدى بما يخدم المصالح التركية ويعزز دورها العالمي في المستقبل.

---

[٧٠] د. لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
[٧١] احمد مشعان نجم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٦.

خاتمة واستنتاجات:

فرض امن الطاقة واقع جديد على الدور العالمي التركي في ظل تزايد الطلب عليه من جهة ومخاطر تامين امداده من جهة اخر، مما اثار مخاوف الحكومة التركية والدول الاوروبية على حد سواء، دفعت كلا الطرفين البحث عن رؤية جديدة تنسجم مع متطلبات المرحلة القادمة وبما يومن امن الطاقة ويعزز مكانة تركيا في الساحة الدولية.

ثمة نظرة تركية جديدة تسعى طرح رؤية خاصة بأمن الطاقة تنطلق من امتلاك تركيا عنصر الموقع والبعد التاريخي كميزة للقوة ومحولة توظيفهما لتامين مصادر الطاقة لا تملكها ولكن امتلاك ميزة المرور(الترانزيت) من اراضيها لتكون عنصر قوة وتأثير على من سواها وفقا لنظرية العمق الاستراتيجي التي صاغتها تركيا بعد عام ٢٠٠٢، والتي اصبحت منهاج عمل لرؤية مستقبلية، تنطلق تلك الرؤية من خطوة الانتقال من الجانب النظري الى الواقع العملي باستغلال الدور التاريخي والاستراتيجي كبعد حيوي لترجمته الى دور مركزي في المستقبل، بما ينسجم مع دور اقليمي ويحقق تجربة النهوض الحقيقية التي تحلم بها منذ قرن من الزمن، على اثر عدت قضية امن الطاقة من اولويات السياسة التركية بعد عام ٢٠٠٢ لكونها عدت من ركائز امنها القومي والتي حكمت باعتبارات داخلية تتمثل بالتنمية والاستقرار واعتبارات خارجية تتمثل بالهيبة والنفوذ.

ان المنجزات التي ستحققها تركيا في مجال التسهيلات المقدمة لخطوط الطاقة سيوفر لها مردود سياسي واقتصادي على الصعيد الداخلي، والتنوع على الصعيد الخارجي سيجعل منها دولة متحكمة في امن الطاقة مما يدفع العديد من الدول بالتفكير الى استخدام تركيا الوسيط بنقل الغاز العالمي من خلال فتح افق علاقات جديدة لاسيما الدول الاوروبية ودول شرق المتوسط ، ومن كل ما سبق يمكن التوصل الى الاستنتاجات التالية:

١- ان مكانة تركيا الدولية ومشروعها المستقبلي المعروف بالعمق الاستراتيجي مرهون بتامين امن الطاقة التي لا يمكن الاستغناء عنها.

٢- امن الطاقة في تركيا مرتبط بطرح رؤية عقلانية قابلة للتطبيق وفق خيارات مرنة مع وجود بدائل متعددة.

٣- تعتمد الرؤية التركية نحو امن الطاقة على خيار حيوي هو تقليل الاعتمادية على الطاقة الروسية، والبحث عن بديل بأكثر من اتجاه لاسيما الشرق الاوسط وتحديدا قطر في ظل وجود امل بالميزة التي يملكها الغاز القطري.

٤- كما لا يمكن اغفال خيار التنوع في ايجاد مصادر طاقة اخرى غير المصادر التقليدية، مثل الطاقة البديلة من شمس ورياح وكهرومائية وغيرها.

٥- يبقى امن الطاقة والعمل على تعزيزه ذو تأثير كبير بمكانة تركيا ودورها الاقليمي والعالمي.

ومن كل ما سبق نلخص القول، ان الرؤية تركيا لأمن الطاقة ستبقى مرهونة بالغاز الروسي حتى في حال صممت تركيا على اعتماد خياري تقليل الاعتمادية او التنوع، اذا ليس من السهل انتهاج تركيا استراتيجية مستقلة عن روسيا في ظل عدم امتلاكها لمصادر الطاقة والاعتماد على منطقة اصبحت الازمات الدولية صفة دائمة فيها.

المصادر:

اولا المصادر العربية:-

١. احمد داوود اوغلوا. العمق الاستراتيجي. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ط٢.ترجمة جابر ثلجي وطارق عبدالجليل . قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١).

٢. احمد ث. كورو، سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة اسلامية هل يمكن ان يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا للإسلاميين العرب؟، (الدوحة: مركز برو كنجر الدوحة، ٢٠١٣).

٣. احمد سليمان الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط (الفرص والتحديات)، (عمان، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٦).احمد مشعان نجم. مكانة تركيا الدولية دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية.عمان: دار امجد للنشر والتوزيع،٢٠١٦.

٤. احمد نوري النعيمي. النظام السياسي في تركيا . بيروت: مكتبة السنهوري، ٢٠١٩.

٥. توماس كوزما. مازق تركيا مع واردات الغاز الطبيعي. جزء من كتاب (تركيا قضايا ورؤى). الرياض: مركز البحوث والتواصل المعرفي، ٢٠١٧.

٦. جلال سلمي، تركيا خطوط نقل الطاقة المردود والافاق، مجلة دراسات استراتيجية، برلين، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر ، ٢٠١٦.

٧. خالد الحروب، التيار الاسلامي والعلمانية السياسية التجربة التركية وتجارب الحركات الاسلامية العربية، سلسلة دراسات استراتيجية(١٩)،(القدس: مؤسسة الناشر للدعاية والاعلان، ٢٠٠٨).

٨. خديجة عرفة محمد . امن الطاقة واثاره الاستراتيجية . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٤.

٩. سعيد السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حرب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية ، مجلة الفكر ، الجزائر، جامعة محمد خيضر بيكرة، العدد(١٠) السنة٢٠١٦.

١٠. عصام فأعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة (الرياض: جامعة الملك نايف للعلوم الامنية، ٢٠١٣).

١١. علي حسن بكير تركيا بين تحديات الداخلية ورهانات الخارج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠).

١٢. محمد زاهد جول. التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات،٢٠١٣.

١٣. محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج (الدوحة: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، بلا).

١٤. مليحة تبلي الطوان ايشق، سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الاقليمية، سلسلة محاضرات الامارات (١٤٥) (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١).

١٥. وليد رضوان تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦).

ثانيا: المجلات العلمية

١. حسين مشتت مشتت ال شبانة، من التصفير الى الترقيم اشكالية السياسة التركية ، مجلة دراسات في التاريخ والاثار ، بغداد، العدد (٦٣) كانون الثاني ، ٢٠١٨.

٢. صلاح الدين احمد محمد امين، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنوع الاقتصادي، مجلة تنمية النهرين، اربيل، المجلد(٣٧) العدد(١١٩) السنة ٢٠١٨.

٣. عبدالله بن صالح الدوسري، التحولات الديمقراطية في تركيا، عمان، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات ، مجلد (٢٦) العدد (٢) السنة ، ٢٠١٨.

٤. عمر خضيرات، العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية ٢٠٠٢_ ٢٠١٢، مجلة المنار، عمان، المجلد (٢٢) العدد(٤) السنة ٢٠١٦.

٥. لقمان عمر النعيمي، دور تركيا في امن الطاقة الاوروبي، مجلة جامعة الموصل، العراق، مجلد (١٢) العدد(٣٦) السنة ٢٠١٨.
٦. محمد سعيد الفضي، منطقة الهيمنة عند الدول الصغيرة، مجلة العلوم السياسية ، برلين ، المركز العربي ، ٢٠١٨، العدد(٧).
٧. محمد ياس خضير و سرمد خليل ابراهيم، متغير الطاقة في السياسية الخارجية التركية حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، بغداد، جامعة النهرين، العدد (٣٥_ ٣٦) السنة ٢٠١٤.
٨. نهرين جواد شرقي، مرتكزات السياسية الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (٥٦) السنة ٢٠١٨.
٩. جلال سلمي." تركيا خطوط نقل الطاقة المردود والافاق". مجلة دراسات استراتيجية. برلين. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. ديسمبر (٢٠١٦).
١٠. سعيد السعيد." سياسة تركيا الخارجية في ظل حرب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية ". مجلة الفكر ، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد(١٠) (٢٠١٦).
١١. محمد سعيد الفضي." منطقة الهيمنة عند الدول الصغيرة". مجلة العلوم السياسية ، برلين . المركز العربي . العدد(٧). (٢٠١٨)

ثالثا: مصادر الانترنت:

١. تقرير مؤسسة (RAND corporation) مكتبة الكونغرس الامريكي، كاليفورنيا، المنشور على الموقع الالكتروني www.rand.org، .
٢. التعاون الاقليمي وامن الطاقة في المنطقة العربية، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ديسمبر ٢٠١٥
٣. وكالة الطاقة الدولية

رابعا: المصادر الاجنبية:

1. A.F.Alhajji ." what is energy security definitions and concepts " middle east economic survey . vol no 45 november 2007.
2. David A.Deese." energy economics politics and security ".international security vol 4 no .1980.
3. Danila Bochkaver, and gvey Austin." energy sovereignty and security Restorring". confidence in a cooperative international system (New york :fast west institutie, 2007).
4. Margrita M. Balmaceda0" energy dependency politics and corruption in the former soviet union: Russia power oligerchs". profits and Ukraines missing energy policy 1995-2006 (London: Routledge , 2007).